الأمم المتحدة

A/69/206–S/2014/546

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٧٢ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المقدم من رئيس المحكمة وفقا للمادة ٣٢ من نظامها الأساسي (انظر قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، المرفق) التي تنص على ما يلي:

يقدم رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقريرا سنويا للمحكمة الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة.

* A/69/150.

14-57957 (A) 220814 270814

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة الإحالة

١ آب/أغسطس ٢٠١٤

أصحاب السعادة،

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن التقرير السنوي التاسع عشر المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وذلك عملا بالمادة ٣٢ من النظام الأساسي للمحكمة.

(توقيع) فاغن يونسن
رئيس المحكمة

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك، ولاية نيويورك ١٠٠١٧

رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة
نيويورك، ولاية نيويورك ١٠٠١٧

التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

موجز

يبين هذا التقرير السنوي الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وقد نقلت المحكمة خلال العام الماضي متهما ثانيا كان محتجزا لديها إلى رواندا للمحاكمة، وواصلت جهودها لإكمال دعاوى الاستئناف المتبقية على وجه السرعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام بخصوص خمسة أشخاص، ليصل مجموع عدد الأشخاص الذين اكتملت محاكماتهم على مستوى الاستئناف إلى ٥١ شخصا. وتظل إجراءات الاستئناف لجميع القضايا عدا قضية واحدة في طريقها إلى الإنجاز قبل نهاية عام ٢٠١٤، أما قضية بوتاري المتعددة المتهمين، التي تخص ستة متهمين، فلا يُنتظر صدور الحكم النهائي فيها قبل آب/أغسطس ٢٠١٥.

وقد ركّز مكتب المدعي العام على إحالة المسؤولية عن تقصّي أثر المجرمين الفارّين إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وتقديم الدعم للسلطات الوطنية في محاكمة الجرائم المتصلة بأعمال الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤، وقُدِّم دعم متواصل أيضاً للسلطات الرواندية لمساعدتها على الاستعداد لنقل القضايا من المحكمة الدولية.

وواصل قلم المحكمة تهيئة مستوى عالٍ من الدعم الإداري والقضائي للمحكمة وللآلية، التي فُتِح فرعها في أروشا يوم ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وكفل قلم المحكمة تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة وتقديمها المساعدة إليها، واستمر في تدعيم أنشطته للتواصل وبناء القدرات في رواندا. واستمرت شُعبة خدمات الدعم الإداري في ضمان إدارة عملية تقليص حجم المحكمة وتسليم المهام إلى الآلية بكفاءة، مع العمل في الوقت نفسه على إعداد الموظفين لحياة ما بعد المحكمة.

وتبذل جميع أجهزة المحكمة وسعها لإتمام عمل المحكمة على وجه السرعة، وقد قطعت عملية الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال شوطا بعيدا. وتتطلب الأهداف التالية تعاونا ودعما أساسيين من الدول الأعضاء: ما زال هناك ثلاثة أشخاص فارين يتعين على الآلية إلقاء القبض عليهم؛ وهناك تسعة أشخاص بُرئت ساحتهم وثلاثة أشخاص قضوا مدة عقوبتهم وهم بحاجة إلى بلدان ينقلون إليها؛ كما تحتاج المحكمة إلى موارد كافية لإنجاز مهامها ضمن الإطار الزمني المتوقع. وتعتمد المحكمة على الدعم الجاري تقديمه حالياً من جانب الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦
ثانيا – أنشطة المحكمة ٦
ألف – أنشطة الرئيس ٦
باء – أنشطة آليات التنسيق ٨
جيم – أنشطة دوائر المحكمة ٩
دال – أنشطة مكتب المدعي العام ١١
هاء – أنشطة قلم المحكمة ١٣
ثالثا – الاستنتاج والتوصيات ٢٢

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير السنوي، وهو التاسع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، يعرض الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢ – وقد واصلت المحكمة، من خلال مكتب الرئيس، والدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، جهودها لبلوغ الأهداف المحددة في استراتيجيتها للإنجاز، التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، فيما ظلت عملية الصياغة المكثفة للأحكام وغيرها من الأنشطة في دائرة الاستئناف موضع التركيز الأساسي للمحكمة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمرت المحكمة في تسليم المسؤوليات إلى الآلية، التي بدأ فرعها في أروشا العمل في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد قطع الانتقال السلس إلى الآلية الآن شوطا كبيرا.

ثانيا – أنشطة المحكمة

٣ – كانت المحكمة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تتكون من الدائرة الابتدائية، ودائرة الاستئناف، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. ولا يزال رئيس المحكمة القاضي فاغن يونسن (الدانمرك)، ومدعيها العام حسن بوبكر جالو (غامبيا)، ورئيس قلمها بونغاني ماجولا (جنوب أفريقيا) في مناصبهم منذ فترة التقرير السابقة. وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ولاية كل من رئيس المحكمة، الذي يقوم أيضا بدور القاضي المناوب لفرع الآلية في أروشا، والمدعي العام الذي يقوم بدور المدعي العام لنفس الفرع. وسيُطلب تمديد الولايتين في وقت لاحق من عام ٢٠١٤، تمشيا مع توقعات إنجاز الأعمال المتبقية للمحكمة في عام ٢٠١٥، على النحو المبين في هذا التقرير.

ألف – أنشطة الرئيس

١ – النشاط القضائي

٤ – خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أصدر الرئيس أوامر وقرارات بشأن طائفة متنوعة من المسائل، بوصفه رئيسا للمحكمة وقاضيا مناوبا لفرع الآلية في أروشا في نفس الوقت. وصدرت تلك القرارات والأوامر بخصوص مسائل من بينها تعاون الدول، وتعديل لوائح

الاتهام وأوامر الاعتقال، واستعراض حماية الشهود، وادعاءات انتهاك الحرمة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على حد سواء.

٢ - استراتيجية الإنجاز

٥ - واصل الرئيس تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة في تعاون وثيق مع المدعي العام ورئيس قلم المحكمة. وقدم إلى مجلس الأمن في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تقريريه نصف السنويين عن استراتيجية الإنجاز. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أصدرت المحكمة ثلاثة أحكام على مستوى الاستئناف بخصوص خمسة متهمين. وأكمل العمل على المستوى الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ولم يتبق سوى الطعون.

٦ - ومن شأن أي تناقص آخر في عدد الموظفين أن يشكل عقبة تحول دون بلوغ أهداف استراتيجية الإنجاز في وقتها المرسوم، لا سيما في دائرة الاستئناف. كما أن الاستعاضة عن الموظفين المغادرين عملية مطوَّلة. وستؤدي إلى تأخيرات حتى في أفضل الظروف، ولا تسمح بالتعويض عن الخسارة المتواصلة في الذاكرة المؤسسية. وقد كرر مجلس الأمن في قراره ٢٠٥٤ (٢٠١٢) طلبه إلى الأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة العمل مع رئيس قلم المحكمة لإيجاد حلول عملية لمعالجة الوضع فيما يتصل بالوظائف.

٧ - وأنشأ مجلس الأمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بموجب قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات العملية اللازمة لبدء عمل الآلية. وقد عملت المحكمة تحت توجيه مكتب الشؤون القانونية بتعاون وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومع آلية تصريف الأعمال من أجل تنفيذ تلك الولاية. وتمثلت الأولوية في البداية في وضع مقترحات ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ومشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وقد أقرت الجمعية العامة الميزانية، كما اعتمد قضاة الآلية القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتركزت الخطوات التالية على المواءمة بين السياسات والإجراءات والعمليات في المحكمتين، وتقديم المحكمة الخدمات الإدارية للآلية بصورة أولية. وأسفرت تلك الجهود عن افتتاح فرع الآلية في أروشا بنجاح في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وبعده تم تحويل معظم المهام القضائية ومهام الادعاء من المحكمة إلى الآلية. ويجري تحويل المهام المتبقية بصورة مستمرة وحسب التوقيت المناسب، على النحو المتفق عليه بين المحكمة والآلية، وتمشيا مع الترتيبات الانتقالية والقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

٣ - العلاقات الدبلوماسية وأنماط التمثيل الأخرى

٨ - ظل رئيس المحكمة يتواصل بانتظام مع مقر الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي في البلد المضيف والبلد الذي يؤوي مقر الأمم المتحدة والبلدان الأخرى. وقدَّمت الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الشؤون القانونية، مشورة قانونية مهمة ودعماً دبلوماسياً ملموساً لكفالة التعاون السلس بين المحكمة وبين مجلس الأمن والجمعية العامة.

٩ - وبمناسبة تقديم الإحاطات الموجزة أمام مجلس الأمن، شارك كل من رئيس المحكمة والمدعي العام في اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الدوليتين، مما أتاح إجراء مناقشات شاملة وصريحة مع المستشارين القانونيين لأعضاء مجلس الأمن. وشارك رئيس قلم المحكمة أيضا في اجتماع الفريق العامل غير الرسمي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤، من أجل تقديم معلومات مفصلة عن مسألة نقل الأشخاص المبرأة ساحتهم والمفرج عنهم بعد انقضاء مدة عقوبتهم.

١٠ - ويواصل رئيس المحكمة العمل عن كثب مع رئيس قلمها في بذل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى نقل الأشخاص الذين برأت ساحتهم والأشخاص المدانين المفرج عنهم بعد قضاء مدة عقوبتهم في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وستدعو الحاجة إلى تعزيز الدول الأعضاء تعاونها بشأن مسألة النقل لكي تنجح المحكمة في تنفيذ خطتها الاستراتيجية للنقل قبل إغلاقها.

باء - أنشطة آليات التنسيق

١ - مجلس التنسيق

١١ - عقد مجلس التنسيق، المكون من الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة اجتماعات منتظمة لمناقشة مسائل تهم المحكمة بأكملها، من قبيل استراتيجية الإنجاز، وتزويد المحكمة بالموظفين، والتعاون مع الآلية، ومسائل الميزانية والمسائل المالية. وكذلك عقد مجلس تنسيق مشترك، مكون من الرئيسين ورئيسي القلم والمدعين العامين للمحكمة والآلية، اجتماعات منتظمة من أجل اتخاذ قرارات بشأن السياسات العامة لكفالة تنسيق الجهود في إطار إعداد ميزانيتي المؤسستين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وبشأن عملية الانتقال الجارية.

٢ - الجلسة العامة

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُعقد أي جلسة عامة غير رسمية. ومع ذلك، كان الرئيس على اتصال دائم مع القضاة رؤساء الدوائر الذين ينظرون في دعاوى الاستئناف

المتبقية، بغية رصد التقدم المحرز في القضايا ومعالجة المسائل التي يمكن أن تؤدي إلى صعوبات في تحقيق أهداف الإنجاز.

٣ - لجنة القواعد

١٣ - تقدِّم لجنة القواعد أو تناقش مقترحات لإدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. و لم تعقد اللجنة أي اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرا لعدم إدخال تنقيحات جديدة على القواعد تتطلب النظر فيها.

جيم - أنشطة دوائر المحكمة

١ - تكوين الدوائر

١٤ - تتألف دوائر المحكمة في الوقت الراهن من دائرة ابتدائية واحدة ودائرة استئناف واحدة، وتضم حاليا ١٢ قاضيا دائما في دائرة الاستئناف وقاضيا مخصصا واحد يشغل منصب رئيس الدائرة.

١٥ - والقاضي المخصص الآخر هو الرئيس فاغن جوينسن (الدانمرك)، وهو عضو في الدائرة الابتدائية. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، استقالت القاضية أندريسيا فاز (السنغال) من منصبها كقاضية دائمة في دائرة الاستئناف، ليتبقى عشرة قضاة في الدائرة. ووفقا للمادة ١٢ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة، وبناء على طلب مقدم من رئيس المحكمة إلى الأمين العام، جرى تعيين قاض بديل هو مانديايي نيانغ (السنغال) في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لإكمال الفترة المتبقية من عضوية القاضية فاز، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وانتخبت الجمعية العامة أيضا كوفي أفاندي (توغو) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ للعمل كقاض في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكُلف القاضي أفاندي بالعمل في دائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأدى اليمين ليكون أحد القضاة الدائمين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣,

١٦ - وتضم دائرة الاستئناف حاليا اثني عشر قاضيا دائما، منهم القاضيان اللذان أضيفا مؤخرا. وقد جاء ستة من القضاء الاثني عشر من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهم على وجه التحديد القضاة ويليام سيكولي (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ ومحمد غوني (تركيا)، وأرليت راماروسون (مدغشقر)، وخالدة رشيد خان (باكستان)، وبختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي)، ومانديايي نيانغ (السنغال). أما القضاة الخمسة الدائمون الآخرون

الأعضاء في دائرة الاستئناف فقد جاءوا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وهم: ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية) الذي يشغل منصب الرئيس، وباتريك روبنسون (جامايكا) وفاوستو بوكار (إيطاليا) وليو داكون (الصين) وكارمل أغيوس (مالطة) وكوفي أفاندي (توغو).

٢ - النشاط الرئيسي للدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف

(أ) الدائرة الابتدائية

١٧ - اكتمل العمل الموضوعي للدائرة الابتدائية.

(ب) دائرة الاستئناف

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت أمام دائرة الاستئناف طعون في سبعة أحكام تتعلق بـ ١٥ شخصا. وأصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام نهائية بشأن خمسة أشخاص، و ٥٧ أمرا وقرارا تمهيديا سابقا للاستئناف.

أحكام الاستئناف: نداهيمانا، وندينديلييمانا وآخرون، وبيزيمونغو

١٩ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أدانت الدائرة الابتدائية الثانية غريغوار نداهيمانا، وهو عمدة قرية سابق، بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجريمة الإفناء بوصفهما جريمتين ضد الإنسانية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما. واستمعت دائرة الاستئناف إلى طعون الأطراف في ٦ أيار/مايو ٢٠١٣. وأيدت دائرة الاستئناف، في حكمها المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إدانة نداهيمانا، وأدرجت استنتاجات تتعلق بشكل المسؤولية التي يتحملها وكيفية توصل الدائرة الابتدائية إلى الحكم الصادر ضده، ورفعت الحكم الصادر ضده ليصل إلى السجن لمدة ٢٥ عاما.

٢٠ - واستمعت دائرة الاستئناف، في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، إلى طعون في حكم الدائرة الابتدائية الثانية في قضية ندينديلييمانا وآخرين (''القضية العسكرية الثانية'') الصادر في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١. وكانت الدائرة الابتدائية قد أدانت أوغسطين ندينديلييمانا، رئيس الأركان السابق لقوات الدرك الرواندية، بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والإفناء والقتل العمد بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وجرائم القتل العمد بوصفها انتهاكا خطيرا للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف ولبروتوكولها الإضافي الثاني، وحكمت عليه بالمدة التي قضاها. وأدانت الدائرة الابتدائية الأولى فرانسوا زافيير - نزوونيمي، القائد السابق لكتيبة الاستطلاع، وإينوسان ساغاهوتو، القائد السابق

لسرية تابعة لكتيبة الاستطلاع، بارتكاب جريمة القتل العمد بوصفها جريمة ضد الإنسانية، وانتهاكا خطيرا للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف ولبروتوكولها الإضافي الثاني. وحكمت الدائرة الابتدائية على كل منهما بالسجن لمدة ٢٠ عاما. وأخيرا، أدانت الدائرة الابتدائية أوغسطين بيزيمونغو، رئيس الأركان السابق للجيش الرواندي، بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والإفناء والقتل العمد والاغتصاب بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وارتكاب جرائم القتل العمد والاغتصاب بوصفها انتهاكات خطيرة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف ولبروتوكولها الإضافي الثاني، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاما.

٢١ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، فصلت دائرة الاستئناف قضية بيزيمونغو عن القضية العسكرية الثانية، وأمرت الطرفين بتقديم مزيد من المعلومات. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها على ندينديلييمانا، ونزوونيمي، وساغاهوتو. ونقضت دائرة الاستئناف الإدانات الصادرة بحق ندينديلييمانا ونزوونيمي في مجملها. ونقضت جزئيا أيضا الإدانات الصادرة بحق ساغاهوتو وخفضت عقوبته إلى السجن لمدة ١٥ عاما.

٢٢ - وأصدرت دائرة الاستئناف حكمها على بيزيمونغو في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأيدت دائرة الاستئناف أحكام الإدانة بحق بيزيمونغو لارتكابه جرائم الإبادة الجماعية والإفناء والقتل العمد والاغتصاب بوصفها جرائم ضد الإنسانية؛ وجرائم القتل العمد والاغتصاب بوصفها انتهاكات خطيرة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف وللبروتوكول الإضافي الثاني، في حين رفضت النتائج التي تُحمله المسؤولية عن بعض الأحداث. وأكدت دائرة الاستئناف الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة ٣٠ عاما.

دعاوى استئناف أخرى على الأحكام

٢٣ - تجري حاليا مداولات بشأن قضايا كاريميرا، ونغيروميباسيتي، ونيزيمانا، ونزابونيمانا، التي استمعت دائرة الاستئناف إلى مرافعات بشأنها في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وعُرضت على دائرة الاستئناف طعون في قضية نيراماسوهوكو وآخرين (بوتاري)، التي اختُتمت جلسات الإحاطة بشأنها، ويجري حاليا إعداد دعوى الاستئناف من أجل جلسات الاستماع.

دال - أنشطة مكتب المدعي العام

٢٤ - بعد الانتهاء من جميع إجراءات المحاكمة الابتدائية، حول مكتب المدعي العام اهتمامه إلى إنجاز دعاوى الاستئناف الجارية، ورصد القضايا المحالة إلى الدوائر القضائية الوطنية، والترتيبات الانتقالية التي تكفل نقل المهام بطريقة سلسة وفعالة إلى مكتب المدعي العام في الآلية، وإعداد المواد التي يتعين حفظها، وأنشطة متعددة تتعلق بالتقرير الختامي الذي

سيقدمه المدعي العام إلى الأمين العام، وكذلك ما بدأ تنفيذه على مر السنين من أعمال أساسية أخرى تتعلق بإرث المحكمة.

٢٥ - وقد رفعت شعبة الاستئناف والمشورة القانونية التابعة لمكتب المدعي العام ٢٦ دعوى استئناف في ٧ قضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صدر الحكم النهائي في دعوى الاستئناف المتعلقة بغريغوار نداهيمانا، وأسفر عن إدانة إضافية وفرض عقوبة سجن إضافية. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، نقضت دائرة الاستئناف الإدانات الصادرة بحق ندينديلييمانا ونزوونيمي في مجملها. ونقضت جزئيا أيضا الإدانات الصادرة بحق ساغاهوتو وخفضت عقوبته إلى السجن ١٥ عاما.

٢٦ - وقُدمت في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٤، المرافعات الشفوية في دعاوى الاستئناف قيد النظر في قضايا كاريمير، ونغيرومباتسي، ونيزيمانا، ونزابونيمانا، ومن المقرر أن تصدر الأحكام النهائية بشأن هذه القضايا في النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وأصدرت دائرة الاستئناف حكما في دعوى الاستئناف المتعلقة ببيزيمونغو في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أيدت فيه غالبية الإدانات الموجهة إليه والحكم بسجنه ٣٠ عاما.

٢٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نُقل رسميا مرفق من مرافق المحفوظات التابعة لمكتب المدعي العام، إلى جانب السجلات المتعلقة بـ ٢٧ قضية والمؤلفة من ٥١٢ صندوقا يقارب قياسها ١٠٠ متر طولي، إلى عهدة الآلية. وتتألف السجلات من قضايا ودعاوى استئناف غير نشطة، فضلا عن وثائق إدارية.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك نقل مكتب المدعي العام ٥٩٦ صندوقا إضافيا تضم مواد متعلقة بخمس قضايا أخرى منجزة وسجلات التحقيق إلى مكتب المدعي العام التابع لفرع الآلية في أروشا. ولا تزال عملية تجهيز سجلات الادعاء مستمرة، مع إجراء تقييم وتصنيف أمني لجميع سجلات مكتب المدعي العام. ورغم الإنجاز الكبير الذي تحقق، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

٢٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصدر مكتب المدعي العام دليلا عن تعقب واعتقال المتهمين الفارين من العدالة الجنائية الدولية خلال المؤتمر السنوي الثامن عشر للرابطة الدولية للمدعين العامين، الذي عقد في موسكو. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، استضاف مكتب المدعي العام مؤتمرا دوليا في كمبالا، وأصدر دليلا لأفضل الممارسات في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. وتشمل المبادرات الأخرى الجارية ذات الصلة بإرث المحكمة مشاريع تسجيل سير أحداث الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ على أساس الوقائع التي أثبتتها الإجراءات القضائية للمحكمة، والتحديات

المتعلقة بإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة بموجب القاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التابعة للمحكمة.

هاء - أنشطة قلم المحكمة

١ - مكتب رئيس قلم المحكمة

٣٠ - يضطلع قلم المحكمة بالمسؤولية عن جملة أمور منها تقديم الدعم إلى الدوائر ومكتب المدعي العام، بما في ذلك إجراء الاتصالات الدبلوماسية مع الدول الأعضاء من أجل تلبية متطلبات كل من أفرقة الدفاع ومكتب المدعي العام. وهو مسؤول أيضا عن الجوانب الإدارية للمحكمة، بما في ذلك الموارد البشرية والإدارة المالية. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ هيأ مكتب رئيس القلم إدارة فعالة للمحكمة وقدَّم خدمات الحفظ إلى أجهزة المحكمة ودائرة الاستئناف، ودعَّم إنجاز دعاوى الاستئناف المتعلقة بنديندييليمانا، ونزونيمي، وساغاهوتو، وبيزيمونغو، فضلا عن القضايا التي تنطوي على دعاوى استئناف. كما واصل تقديم الدعم الإداري إلى محاميي الدفاع بما في ذلك تأمين التعاون من جانب الدول الأعضاء.

٣١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ركز مكتب رئيس القلم أنشطته الرئيسية على دعم إكمال دعاوى الاستئناف المتبقية، مع إشراك الدول الأعضاء في طائفة متنوعة من المسائل، وتقديم الدعم إلى الآلية، وإعداد سجلات المحاكمة من أجل حفظها وتسليمها إلى الآلية، وهو أمر ضروري لاختتام أعمال المحكمة على نحو منظم.

٣٢ - وواصل مكتب رئيس قلم المحكمة العمل كقناة للاتصال فيما بين المحكمة والدوائر الدبلوماسية. ولذلك حافظ المكتب على علاقات دبلوماسية رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحال المكتب أكثر من ١٠٠ من المذكرات الشفوية والمراسلات الأخرى المتصلة بعمليات المحكمة، من أجل تأمين الدعم والتعاون من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بدعاوى الاستئناف المتبقية على وجه الخصوص ونقل الأشخاص الذين تُبرأ ساحتهم ويُطلق سراحهم. وتَعَامل المكتب كذلك مع عدد من الاستفسارات والطلبات المتعلقة بالحصول على المساعدة القانونية من الجهات القضائية الوطنية.

٣٣ - ثم إن مكتب رئيس قلم المحكمة ساعد الآلية أيضا على الاضطلاع بوظيفتها المتعلقة برصد قضيتي أوينكيندي ومونياغيشاري اللتين أحيلتا إلى رواندا لإجراء المحاكمة، إضافة إلى القضيتين الأخريين اللتين أحيلتا إلى فرنسا.

٣٤ - ويواصل الرئيس ورئيس قلم المحكمة بذل كل الجهود الممكنة لإيجاد بلدان تستقبل لديها المتبقين من الأشخاص التسعة الذين برأتهم المحكمة والمدانين الثلاثة الذين أفرج عنهم. وفي هذا الصدد، زار رئيس قلم المحكمة عددا من الدول الأعضاء في أفريقيا وأوروبا واستعان بحكومة رواندا والاتحاد الأفريقي في سعيه إلى إيجاد حل لمشكلة نقلهم إلى مكان آخر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت المحكمة تواجه عقبات في نقل هؤلاء الأفراد. ولم تطرأ بعد في هذا الصدد أي تطورات إيجابية في أعقاب صدور قرارات مجلس الأمن ٢٠٢٩ (٢٠١١) و ٢٠٥٤ (٢٠١٢) و ٢٠٨٠ (٢٠١٢) التي أثنى فيها مجلس الأمن على الدول الأعضاء التي قبلت أن ينتقل إلى أقاليمها الأشخاص الحاصلون على البراءة والمدانون المفرج عنهم بعد قضاء مدة عقوبتهم، وكرر دعوته الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تتعاون مع المحكمة لهذا الغرض إن كان بوسعها ذلك. وقد سلط رئيس المحكمة ورئيس قلم المحكمة الضوء على ضرورة توسيع نطاق التعاون ليشمل العديد من الدول الأعضاء، بوسائل منها إجراء مناقشات مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، ومجموعة السفراء الأفارقة لدى الأمم المتحدة، وواصل الرئيس أيضا في بياناته المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة شرح الطابع الاستعجالي للحالة. فحيث إن المحكمة على وشك إغلاق أبوابها، فإنها تظل في حاجة ماسة إلى أن تساعدها الدول الأعضاء على إيجاد حل مستدام لهذه المسألة.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبلت المحكمة في أروشا ما مجموعه ٢ ٨٥٠ زائرا، من بينهم مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة ومن الحكومات، وأكاديميون وآخرون من وجوه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأفراد من عموم الجمهور. وأدار المكتب كذلك عملية نشر المعلومات المتصلة بأنشطة المحكمة على نطاق واسع من خلال الاجتماعات الصحفية والرسائل الإخبارية والنشرات الإعلامية، وكذلك من خلال الموقع الشبكي والأفلام والكُتيبات الإعلامية بالإنكليزية والفرنسية والكينيارواندية. ومن خلال وحدة العلاقات الخارجية وشؤون الإعلام والاتصال، وزع المكتب أكثر من ١٠ ٠٠٠ نسخة من كتاب الرسوم الكاريكاتورية الذي أصدرته المحكمة، وهو جزء من مشروع المحكمة لتوعية الشباب في خمسة بلدان في شرق أفريقيا، وهي أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا. وقدم المكتب أيضا إحاطة إعلامية إلى أكثر من ٢ ٨٠٠ زائر، من بينهم طلاب وأكاديميون وضباط عسكريون، وعاملون في وسائط الإعلام ومسؤولون حكوميون وغير حكوميين، إضافة إلى أفراد من الجمهور، زاروا المحكمة وتجولوا في أرجائها. ونُظمت لوسائط الإعلام أحداث ومعارض في أروشا وكيغالي ودار السلام بجمهورية تترانيا المتحدة ونيروبي وجوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

٣٦ - وتخلل هذه الأحداث عرض أفلام ومحادثات ومناقشات عن أعمال المحكمة. وجهزت الوحدة أيضا العديد من الردود على الاستفسارات الصادرة عن وسائط الإعلام المحلية والدولية، وبثت عبر الأقمار الصناعية وقائع المحاكمة المتعلقة بقضايا المدعي العام ضد غريغوار نداهيمانا؛ والمدعي العام ضد أوغسطين ندينديليمانا وفرانسوا - زافيي نزوونيمي وإينوسان ساغاهوتو؛ والمدعي العام ضد أوغسطين بيزيمونغو. ويحتفظ مكتب رئيس قلم المحكمة بخط إعلامي مفتوح مع الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية في المنطقة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، شارك المكتب في حدث نظمه في دار السلام بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والمفوضية الرواندية العليا وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة إحياء للذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. وحضر الرئيس والمدعي العام أحداثا أخرى من هذا القبيل في كيغالي، ونظم فرع المحكمة في أروشا حدثا شارك فيه الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة ووزير العدل الرواندي.

٣٧ - وواصل مركز أوموسانزو للمعلومات والتوثيق في كيغالي، إضافة إلى عشرة مراكز معلومات محلية أخرى قائمة عبر رواندا، أداء دور رئيسي في تعزيز أنشطة التواصل الإعلامي التي تقوم بها المحكمة من خلال نشر المعلومات وتحسين سُبل الاتصال وإمكانية الاطلاع على الأحكام القضائية التي أصدرتها المحكمة وغيرها من موادها القانونية. ويزور هذه المراكز يوميا أعضاء في السلك القضائي الرواندي وطلاب وباحثون وأفراد من عموم الجمهور حيث تقدم لهم مواد إعلامية وتتاح لهم إمكانية الاطلاع على المذكرات القانونية، وتلقي التدريب، والاستفادة من خدمات المكتبة، وحضور عروض الفيديو، واستخدام شبكة الإنترنت. وفي إطار الاستعدادات الجارية لتسليم هذا المركز إلى حكومة رواندا، درب موظفو المركز أميني مكتبات من موظفي الحكومة الرواندية على إدارة المكتبات وفي مجال الإعلام والاتصال.

٣٨ - وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد المهتمين بمركز أوموسانزو للمعلومات والوثائق والمقبلين على خدماته يزداد باطراد في أوساط كبار مسؤولي الحكومة، بمن فيهم أفراد الجيش والشرطة. ثم إن المركز زاره أيضا وأقبل بانتظام على خدماته العاملون في منظمات المجتمع المدني من رواندا ومن بلدان أخرى، منها إثيوبيا وجنوب أفريقيا والسودان وسويسرا وكندا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، الذين يأتون إلى رواندا في زيارات رسمية لإجراء دراسة و/أو في زيارات نابعة من اهتمام خاص. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظم المركز في إطار التعاون مع شركاء المحكمة في رواندا تدريبا

في البحوث القانونية على شبكة الإنترنت للعاملين في المهن القانونية، أجراه في المعهد الرواندي للممارسة والتطوير القانونيين في المقاطعة الجنوبية.

٣٩ - وقد واصل قلم المحكمة شراكته مع إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة من أجل تعزيز التوعية في رواندا، من خلال مركز أوموسانزو. وفي الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، نظم موظفو المركز حلقات للتوعية بالإبادة الجماعية عقدوها في ستة مقاطعات في رواندا وشملت ١٨ مدرسة ثانوية، ومعسكرا للتسريح وإعادة الإدماج، ومؤسسة للتعليم العالي. وشارك في البرنامج نحو ٠٠٠ ١٥ طالب ومعلم ومحارب سابق. واغتنم الفريق الإعلامي هذه المناسبة فوزع مواد إعلامية قدمتها المحكمة وإدارة شؤون الإعلام على كل المشاركين في هذا البرنامج من مدارس ومخيمات ومكاتب حكومية تابعة للمقاطعات ومن عامة الجمهور. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير استقبل المركز في كيغالي نحو ٠٠٠ ٢٤ زائر، بينما استقبلت المراكز الإعلامية بالمقاطعات حوالي ٠٠٠ ٢٠ زائر. وفي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظمت المحكمة والآلية في مركز كيغالي يومين مفتوحين بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. وحضر الحدث كبار المسؤولين في حكومة رواندا، منهم المدعي العام والأمين التنفيذي للجنة الوطنية للوحدة والمصالحة وغيرهما من كبار المسؤولين وأشخاص من عموم الجمهور. وحضره أيضا المنسق المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٠ - وتواصل المحكمة تحضير سجلاتها المطبوعة والسجلات الرقمية/الإلكترونية أصلا والسجلات السمعية البصرية لتتولى الآلية إدارتها بعد نقلها إليها. وتتعاون المحكمة تعاونا وثيقا جدا مع الآلية في هذا الصدد، وبخاصة في ما يتعلق بكفالة تجهيز السجلات بما يسهّل على الآلية إدارتها على نحو فعال بعد نقلها إليها. وحيث إن الأعمال القضائية المتبقية للمحكمة ستستكمل على مراحل، فسيتواصل تدريجيا حتى انتهاء فترة ولاية المحكمة نقل السجلات التي لها قيمة طويلة المدى أو قيمة دائمة. وقد حولت المحكمة إلى الآلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ سجلات ذات قيمة طويلة المدى أو دائمة بلغت ٦٧١ مترا طوليا. وتتمثل التدابير المتخذة في الوقت الحاضر استعدادا للتصرف في السجلات الرقمية في جرد وتقييم كل ما هو موجود منها في النظم المعمول بها في المحكمة (من أقراص حاسوبية مشتركة وأماكن عمل شخصية)، والتخطيط لعملية النقل وتنفيذها. وتعكف المحكمة أيضاً على تنفيذ مشروع تجميع مراسلات البريد الإلكتروني، وهو مشروع يجمع حسابات البريد الإلكتروني القديمة والحالية للموظفين الذين أدوا دوراً هاماً في تاريخ المحكمة. ولا يزال العمل جاريا في تنقيح السجلات السمعية البصرية لوقائع المحاكمات لغرض طمس بعض المعلومات.

وقد رُتِّبَت عملية التنقيح بحسب الأولوية بحيث يركز فيها على التسجيلات الصوتية المرجح أن تكون محل اهتمام المستعملين الخارجيين. وستؤثر القائمة المرتبة حسب الأولوية تأثيرا كبيرا على نوعية وكمية الساعات الأخيرة من السجلات التي ستسلم إلى الآلية في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ - قسم الشؤون القضائية والقانونية

٤١ - في إطار العمل الجاري لإعادة تنظيم المحكمة، تم إلغاء شعبة الخدمات القضائية والقانونية اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأصبح قسم الشؤون القانونية والقضائية يتولى عوضا عن الشعبة بعض ما كانت تقوم به في السابق من مهام تشمل تقديم الدعم القانوني لعملية الطعون ولمكتب رئيس المحكمة ورئيس قلمها، ويُشرف على الأنشطة المتصلة بإدارة المحكمة ومحامي الدفاع والمحتجزين في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة، والأشخاص الذين برأتهم المحكمة والمدانين الذين أفرجت عنهم في جمهورية تترانيا المتحدة.

٤٢ - وقدم الموظفون القانونيون في القسم المساعدة للآلية تحديدا بالعمل كمراقبين مؤقتين لوقائع محاكمة أوينكيندي ومونياغيشاري الجارية في رواندا. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، قدَّم هؤلاء المراقبون إلى الآلية والمحكمة تقارير منتظمة عن المراحل التي بلغتها الإجراءات التمهيدية في كلتا القضيتين. وعلاوة على ذلك، شارك القسم في تنظيم دورات لبناء القدرات وتقاسم المعارف لصالح عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية كالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والجهاز القضائي الرواندي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأخيرا، قدم القسم المساعدة القضائية إلى محاكم محلية ومؤسسات حكومية في عدة بلدان منها ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وكندا.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدَّم منسق شؤون إدارة المحاكم في القسم خدمات دعم للعمليات القضائية التي باشرتها المحكمة والآلية شملت إعداد المحاضر الحرفية لوقائع محاكمات الاستئناف. وواصل القسم أيضا إعداد السجلات القضائية لنقلها إلى الآلية، وهو ما يشمل عملية التنقيح التي أجرتها المحكمة للسجلات السمعية/البصرية لوقائع المحاكمات لغرض طمس بعض المعلومات، لتتسنى إتاحتها للجمهور.

٤٤ - وقدم منسق شؤون محامي الدفاع والمحتجزين والأشخاص المبرئين والمدانين المفرج عنهم في جمهورية تترانيا المتحدة في القسم الخدمات الأساسية للأشخاص المعنيين. ويشمل ذلك إدارة أتعاب محامي الدفاع ومعالجة الطلبات المقدمة من المحتجزين والأشخاص المفرج عنهم في جمهورية تترانيا المتحدة فيما يتصل بخدمات المحكمة.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون منسق شؤون دعم الشهود والمجني عليهم في القسم تعاونا وثيقا مع الآلية على إعداد ملفات الشهود المقرر تسليمها إلى الآلية بشأن ما مجموعه ٥٨ قضية انتهت المحكمة من النظر فيها. ووفقا لتدابير حماية الشهود التي أمرت بها دوائر المحكمة، فقد نقحت محاضر الجلسات بحيث حذفت منها قبل إتاحتها للجمهور أي معلومات قد تقود إلى التعرف عليهم أو على أفراد أسرهم.

٤٦ - وقد بلغ عدد المحتجزين في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما مجموعه ١٣ شخصا، منهم ١١ من المدانين الذين ينتظرون أحكام الاستئناف التي ستصدرها المحكمة، وشخص مدان ينتظر حكم استئناف ستصدره الآلية، وشخص مدان آخر ينتظر أن تنقله الآلية إلى محل تنفيذ عقوبته.

٤٧ - وواصل قسم خدمات اللغات تقديم خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية باللغات الإنكليزية والفرنسية والكينيارواندية إلى المحكمة والآلية أثناء إجراءات المحاكمة أمام دائرة الاستئناف والآلية. وفي هذا الصدد، تعامل القسم مع وثائق صادرة عن الآلية ودائرة الاستئناف والطرفين (الادعاء والدفاع). كما قدم نفس الخدمات لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة وسائر الإدارات في المحكمة والآلية. وإضافة إلى الترجمة التحريرية والشفوية، قدم القسم خدمات الاستنساخ لجميع أجهزة المحكمة والآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى القسم عددا من الوثائق للترجمة، من بينها خمسة أحكام استئناف، و ١٢ موجزا والعديد من الطلبات المتعلقة بالاستئناف الواردة من أطراف مختلفة، كما تلقى عدة قرارات ووثائق قضائية أخرى. وواصل القسم أيضا ترجمة الأحكام والقرارات الابتدائية والاستئنافية من ضمن الوثائق التي تنتظر الترجمة. ومع انخفاض عدد جلسات المحكمة، استمر المترجمون الشفويون في تحمل نسبة كبيرة من عبء الترجمة، الأمر الذي مكن القسم من تحسين مواعيد التسليم بشكل كبير.

٤٨ - وقدمت وحدة المكتبة القانونية والمراجع معلومات قانونية لكل من المستخدمين الداخليين والخارجيين الذين يحتاجون إلى الاطلاع على مواد المحكمة والآلية، بما فيها سوابقهما القضائية. وخلال هذه الفترة، أصدرت الوحدة قرص فيديو رقمي يحتوي على الوثائق الأساسية للمحكمة وسوابقها القضائية للفترة ١٩٩٥-٢٠١٣. كما تعهدت الوحدة قاعدة البيانات الشبكية لتمكين عدد كبير من الباحثين من الاطلاع على السوابق القضائية للمحكمة.

٤٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أكمل قلم المحكمة عملية نقل الوحدة بوظائفها إلى الآلية، تمشيا مع قرار مجلس التنسيق. وذلك سيمكن الآلية من تقديم الدعم اللازم لفريقي

الادعاء والدفاع ولقضاتها أيضا في حالة التوقيف أو المحاكمة أو الاستئناف. وسيساعد المكتبة في الحفاظ على مجموعاتها والاستمرار في إلهام المتخصصين وممارسي مهنة القانون والباحثين الذين يحتاجون إلى التعلم من عمل المحاكم الدولية، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بعد وقت طويل من إغلاقها.

٣ - شعبة خدمات الدعم الإداري

٥٠ - تضطلع شُعبة خدمات الدعم الإداري بمسؤولية تقديم طائفة واسعة من الخدمات، منها مثلاً ما يتصل بالميزانية والمالية والخدمات الطبية والأمن والسفر والموارد البشرية وخدمات التدريب وإسداء المشورة وإدارة المباني ومراقبة الممتلكات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت الشعبة خدمات إدارية للآلية، عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

٥١ - واستمرت عملية التقليص في التسبب في تحديات كبيرة أمام عمليات المحكمة ككل، فيما واصلت الشعبة الاستجابة لهذه التحديات بطريقة استباقية ومرنة. وتم تنفيذ عمليات استبقاء الموظفين من أجل الوقوف على عدد وتشكيل الموظفين الذين سيُحتفظ بهم إلى أن تنتهي أعمال المحكمة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كانت المحكمة تضم ٢٨٣ موظفا، مقابل ملاك مأذون به قوامه ٣٠٦ وظائف. ويأتي موظفو المحكمة من ٥٥ بلدا، وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كانت نسبة الجنسين من الموظفين ٦٢ في المائة للذكور و ٣٨ في المائة للإناث.

٥٢ - وواصلت المحكمة تقديم الدعم الإداري لفرع الآلية في أروشا عقب إنشائه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بما في ذلك تسهيل التوظيف وتقديم الخدمات الإدارية إلى موظفي الآلية في مركزي عمل أروشا وكيغالي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتسلمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مهمة تقديم هذه الخدمات الإدارية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٥٣ - وواصلت المحكمة، عن طريق قسم الموارد البشرية والتخطيط، الاضطلاع بعملية تقليص سلسة وموضوعية للعدد الكبير من الموظفين الذين ستنتهي خدمتهم في المحكمة. وشكلت عمليات الإعادة إلى الوطن والنقل وإسداء المشورة المهنية، بالإضافة إلى سائر أنشطة إدارة شؤون الموظفين والتوظيف، معظم عبء عمل القسم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولما كان أكثر من ٥٠ في المائة من قوة العمل في المحكمة تتألف من موظفين ظلوا يعملون في المحكمة منذ إنشائها، فإن عملية الإغلاق الوشيكة وقلة الخيارات الوظائفية

المتاحة مستقبلاً كانتا أحد مصادر التوتر والانشغال التي تعَّين على المحكمة معالجتها بوصفها جزءاً من استراتيجية الإنجاز. ومن الجدير بالتنويه أيضا أن قصر مدة العقود الصادرة للموظفين الحاليين ما زال يساهم في زيادة عدم اليقين ويترك أثرا سلبيا على الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، تبين أن من الصعب اجتذاب مرشحين مؤهلين للعمل على أساس عقود قصيرة المدة. ومن شأن القيود الراهنة التي تحول دون التعيينات المؤقتة أن تترك آثارا سلبية على تصفية أصول المحكمة وخصومها في الموعد المقرر، وهي جزء من استراتيجية الإنجاز.

٥٤ - وتنفذ وحدة التطوير الوظيفي وإسداء المشورة استراتيجية رباعية لدعم إنجاز ولاية المحكمة على النحو التالي:

(أ) برامج تدريبية لدعم تحوّل الموظفين من الناحيتين الشخصية والمهنية تهدف إلى تزويد الإدارة والموظفين بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات التغيُّر التنظيمي والتقليص وتعددية المهام وازدواجها. كما تهدف إلى تزويد الموظفين بالمهارات التي تكفل النجاح في التحول إلى وظيفة أخرى، أو العمل لحسابهم الخاص أو التقاعد (حسب مقتضيات الحال).

(ب) برامج تدريبية لدعم إنجاز العمليات: وهي برامج تدريبية تقنية ستهدف إلى مساعدة الأقسام على إنجاز عملياتها بنجاح سواء بإنهاء مهامها أو تحويلها إلى الآلية؛

(ج) إسداء المشورة وتقديم الدعم التدريبي لمواجهة التوتر خلال عملية الإنجاز: ويهدف ذلك إلى مساعدة الموظفين وأُسرهم على التعامل مع حالات التوتر وتحديات عملية التقليص، وتدريبهم على أمور مثل الإعداد للمقابلات الوظيفية والتخطيط المهني وحل المشاكل واتخاذ القرارات؛

(د) تقديم دعم في مجال الرعاية إلى الموظفين الذين تنتهي خدمتهم أو المنقولين وأُسرهم: والهدف من ذلك تقديم المساعدة العملية لهم وتزويدهم بالمعلومات خلال إجراءات إنهاء الخدمة أو النقل مع تشجيع اللياقة البدنية والرفاه الاجتماعي لموظفي المحكمة وأُسرهم خلال الفترة النهائية من وجود المحكمة.

٥٥ - وواصل قسم الأمن والسلامة تقديم الدعم للمحكمة والآلية بما يكفل السلامة والأمن للموظفين والمباني والأصول والعمليات من خلال تنفيذ سياسات نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بما في ذلك معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة ومعايير العمل الأمنية الدنيا. ونظرا لاشتداد الانفلات الأمني في منطقة شرق أفريقيا الذي تفاقم بسبب تفجير عبوات يدوية الصنع في أروشا مؤخرا، واصل القسم تعزيز التعاون الوثيق مع سلطات

الحكومة المضيفة في رصد اتجاهات الأمن وضمان اتخاذ التدابير الملائمة لإصدار الإشعارات المناسبة وتنفيذ تدابير التخفيف التي يتمرن عليها الموظفون.

٥٦ - وقدمت وحدة الخدمات الصحية دعماً علاجياً ووقائياً إلى جانب إسداء المشورة في حالات الصدمات، كما اضطلعت بمهام طبية - إدارية لصالح الموظفين ومسؤولي المحكمة والآلية وأُسرهم. والوحدة مسؤولة أيضاً عن تقديم الخدمات الطبية إلى المحتجزين والشهود والمجني عليهم والأشخاص الذين بُرئت ساحتهم.

٥٧ - ويواصل قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عمليته للاندماج وتحقيق الأداء الأمثل من خلال تصفية مرافق كيغالي، ودعم هيكل تكنولوجيا المعلومات في فرعي الآلية في أروشا وكيغالي، وإدامة الخدمات اللازمة لاستراتيجية إنجاز أعمال المحكمة.

٥٨ - وفي مجال إدارة الموارد يواصل قسم الميزانية والمالية توفير الخبرات بشأن التخطيط السليم للموارد المتاحة ومراقبتها ورصد استخدامها فضلاً عن تقديم الخدمات الموثوقة في موعدها لموظفي المحكمة والمتعاملين معها.

٥٩ - وقدم قسم الخدمات العامة دعماً حيوياً للمحكمة يشمل إعادة تخطيط حيز المكاتب، وإعداد الوثائق الإدارية من أجل حفظها وإنشاء مرفق مؤقت للمحفوظات وإجراء الإصلاحات العامة وأعمال الصيانة ومراقبة الأصول وإدارتها.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت خدمات إدارة المباني استعراض استخدام حيز المكاتب بما يتسق مع استراتيجية الإنجاز. وباستثناء موظفي مكتب المدعي العام، تم تجميع موظفي المحكمة جميعا في جناح واحد من مجمَّع مركز المؤتمرات الدولي في أروشا. وفُككت جميع قاعات المحكمة، باستثناء قاعة واحدة محجوزة لاستخدام دائرة الاستئناف والآلية، وأعيد تنظيم الحيز أو أعيد إلى المالك.

٦١ - وقد نفذ الآن في المحكمة نظام غاليليو لإدارة المخزون تنفيذا كاملا لغرض إدارة الأصول. ونتج عن ذلك تحسين الضوابط الداخلية بشأن إدارة الأصول. ويجري التصرف في الأصول الزائدة عن الحاجة تمشيا مع استراتيجية الإنجاز.

٦٢ - وفي ضوء الإقفال الوشيك للمحكمة، تمثلت الوظيفة الرئيسية لقسم المشتريات في التصرف في أصول المحكمة ونقل ما يمكن أن تستخدمه الآلية من الأصول إلى حوزتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد عبء العمل المتعلق بالمشتريات بسبب الطلبات على عمليات الشراء والشحن وتخليص البنود التي تم شراؤها لصالح الآلية.

٦٣ - أما وحدة الخدمات الإدارية القانونية فقد واصلت الاضطلاع بدور استشاري قانوني مهم بالنسبة للمسائل المتصلة بالتفسير والتنفيذ السليمين للقواعد الإدارية للأمم المتحدة والمسائل المتصلة بحصانات الموظفين وامتيازاتهم في مواجهة القضايا المدنية والجنائية والمنازعات المتصلة بخدم المنازل الذين يستخدمهم موظفو المحكمة. وإضافة إلى ذلك، استمرت الوحدة في مساعدة رئيس قلم المحكمة على معالجة قضايا الاستئناف المتعلقة بعمليات التقليص والاستبقاء وتقييم الأداء والتحقيق في الادعاءات وسوء السلوك بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتتولى الوحدة أيضا المسؤولية عن تنسيق أنشطة جميع هيئات الرقابة الأخرى.

ثالثا - الاستنتاج والتوصيات

٦٤ - حققت المحكمة إنجازات كبيرة خلال العام الماضي نحو بلوغ أهداف استراتيجية الإنجاز في ظل عبء عمل كبير جدا، وأحرز تقدم كبير بشأن قضايا الاستئناف والتحول إلى الآلية. وظلت الفترة المشمولة بالتقرير تشهد تحولا متواصلا من حيث تركيز المحكمة فيما يتعلق بالأنشطة القضائية والإدارية على حد سواء. ومع إنهاء المحاكمات وإحالة قضية ثاني متهم من عهدة المحكمة إلى رواندا، أصبح الاهتمام ينصب تماما على التحول إلى الآلية وإكمال قضايا الاستئناف بطريقة تكفل الكفاءة ودقة التوقيت دون النيل من الحقوق في المحاكمة العادلة.

٦٥ - ولا يزال تعاون الدول يشكل حجر الأساس في قدرة المحكمة على إنجاز ولايتها. وتقدر المحكمة استمرار ثقة الدول الأعضاء ودعمها، وقد واصلت العمل في ظل تعاون وثيق مع الدول الأعضاء لكفالة النقل السلس لأنشطة اقتفاء أثر الهاربين المتبقين إلى الآلية. ولكن المحكمة يمكن أن تستفيد من تعزيز التعاون فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى نقل الأشخاص المبرئين والأشخاص المدانين الذين أطلق سراحهم في جمهورية تترانيا المتحدة.

٦٦ - وفي هذا الخصوص، تكرر المحكمة الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للمساعدة على إيجاد بلدان مضيفة للأشخاص التسعة المفرج عنهم حالياً ممن لا يزالون مقيمين في مسكن آمن في أروشا تحت حماية المحكمة، وللأشخاص الثلاثة المدانين في أروشا الذين قضوا مدة عقوبتهم. ولا يزال القلق يساور المحكمة إزاء عواقب عدم وفائها بالتزامها الخاص بنقل الأشخاص المبرئين وأولئك الذين قضوا مدة عقوبتهم. وفي هذا الصدد، واصل الرئيس ورئيس قلم المحكمة جهودهما الواسعة النطاق لإيجاد دول ينقل إليها هؤلاء الأشخاص ويأملان في أن تسهم الدول الأعضاء بفعالية في إيجاد حل مجدٍ لهذه المشكلة.

٦٧ - وأخيرا، فيما تواصل المحكمة إنهاء خدمة الموظفين عملا باستراتيجية الإنجاز، يعاد التأكيد على طلب استيعاب موظفي المحكمة في منظومة الأمم المتحدة. وترجو المحكمة أن تتلقى الدعم المعتاد من الدول الأعضاء في مواجهة التحديات العديدة.

٦٨ - ومع استمرار عمل المحكمة في مرحلة ما بعد المحاكمات، حيث تُشرف ولايتها على الانتهاء، فإننا نعتزم مواصلة الجهود لكي لا يقتصر إرث المحكمة على مجرد القرارات القضائية؛ بل يجب الحفاظ أيضا على المعارف المكتسبة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتسيير مؤسسة قضائية دولية، لفائدة الأجيال القادمة وتقاسمها مع المجتمع الدولي للاسترشاد بها في المساعي المتعلقة بالجرائم الدولية في المستقبل. وجهود المحكمة فيما يتعلق ببناء القدرات والتدريب والتعليم، التي توسعت الآن وتجاوزت منطقة شرق أفريقيا، تظل قوية. ولن يقتصر تأثير عمل المحكمة على مجابهة ظاهرة الإفلات من العقاب، ولكنه يمتد إلى المساعدة على تحسين سبل إقامة العدل لمنطقة بأكملها، وتوعية العالم بمدى أهمية النضال لئلا تحدث مرة أخرى على الإطلاق مأساة مثل الإبادة الجماعية في رواندا.

٦٩ - وقد بدأ العد التنازلي لإنهاء أعمال المحكمة. وستحتفل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بمناسبة مرور ٢٠ عاما منذ إنشائها من قبل مجلس الأمن، وفي نفس الوقت ستكون المدة المتبقية حتى موعد الإقفال المتوقع للمحكمة نحو سنة واحدة. إلا أنه في حين تواصل المحكمة اختتام عملها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكي يتسنى إغلاق أبوابها. ولتحقيق ما هو ضروري قبل إنهاء أعمال المحكمة، نحن أعضاء المحكمة نهيب بالمجتمع الدولي من جديد أن يقدم لها الدعم اللازم لإنجاز ولايتها.